

تونس والهدنة العاجلة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

في قلب أزمته الاقتصادية والصحية تعيش تونس على وقع إضراب طويل لموظفي جُمع الأداءات والضرائب المدعومين من الاتحاد العام التونسي للشغل، والذين يريدون مضاعفة المنح الخاصة بمهنتهم. والطريف أن موظفي هذا القطاع قد نجحوا في انتزاع تعهد حكومي بالحصول على نسبة من الأموال التي يجمعونها عدا عن رواتبهم ومنح أخرى حصلوا عليها بإضرابات لا تكاد تتوقف منذ ثورة 2011.

وهذه موظف النقل بمختلف قطاعاتهم البرية والجوية والبحرية بشن إضراب الخميس بالتوازي مع إضراب قطاع المالية وتحصيل الضرائب قبل أن يتم التراجع عنه للمرة الثانية، بسبب ما يقولون إنها مباطلة من الحكومة في تنفيذ تعهدات سابقة. ويقطع النظر عن مشروعية هذه المطالب وارتباطها باتفاقيات سابقة، فإنها تأتي في وقت صعب بالنسبة إلى حكومة هشام المشيشي والبلاد ككل، فالأزمة الصحية لا تزال في أوجها مع ارتفاع أعداد المصابين والموتى بسبب الوباء وعجز البلاد عن توفير الكميات اللازمة من اللقاحات، وهو أمر يعود إلى غياب التمويل الكافي.

يضاف إلى ذلك أزمة اقتصادية حادة تعيشها تونس، وهو ما تعبر عنه الأرقام العالية للمديونية والنضج، فضلا عن قرار شركات عالمية مهمة بمغادرة البلاد مثل شركة شيل العالمية بسبب الظروف غير الملائمة التي تعيشها البلاد، والمقصود بها كثرة الإضرابات والإعصامات ومطالب العمال بالزيادات المقتالية، وهو ما لا تقدر على توفيره الشركات الخاصة والدولة أو المحلية.

والوضع نفسه تعاني تبعاته حكومة المشيشي بعد أن فرضت النقابات في القطاع الحكومي على حكومات سابقة اتفاقيات والالتزامات لا تقدر عليها ميزانية الدولة التي يذهب الجزء الأكبر منها إلى كتلة الرواتب، فضلا عن حصص الوزارات والمؤسسات السياسية في غياب أي خطة رسمية للتكشف واستمرار ثقافة الإنفاق السخي من المال العام على كبار المسؤولين.

لا يعني هذا تحميل الاتحاد العام التونسي للشغل لوحده مسؤولية الأزمة، ولكن الوضع نتاج لعوامل وأدوار مشتركة ومتداخلة، منها ما يتعلق بالمطالب النقابية التي لا تتوقف، والتي ترتبط بدورها بغلاء الأسعار، ومنها ما يتعلق بضعف ثقافة العمل وسيطرة ثقافة العلم في القطاع الحكومي لما يوفره من مزاي مغرية. لكن الدولة في 2021 لم تعد هي الدولة في ستينات وسبعينات القرن الماضي حين تأسس نموذج الدولة الراحلة في عهد الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، وهو نموذج أقرب إلى ثقافة البيروقراطية في الدول النفضلية ولم يكن ملائما لدولة صغيرة محدودة الإمكانيات الطبيعية.

وقاد هذا النموذج إلى تقاليد سلبية لم تعد البلاد قادرة على الاستمرار فيها، الآن توقفت السياحة، وهي أهم القطاعات في توفير مواطن الشغل. كما بات المناخ الاجتماعي طاردا للشرائح الأجنبية والمحلية التي باتت تضع على قائمة أولوياتها خيار الهروب إلى دول أمنة.

ومن الطبيعي أن يقود هذا المناخ إلى اهتزاز صورة تونس في الخارج، وخاصة لدى الممولين الأجانب، وعلى رأسهم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وكانت البلاد استنفدت فرص الحصول على قروض من دول صديقة، وخاصة من دول الخليج الثرية لأسباب يتداخل فيها الاقتصادي والأمني بالسياسي، ودخول تونس ما بعد 2011 في سياسة الأحلاف.

ولم يعد خافيا أن صندوق النقد الدولي، الذي يدرس طلبا تونسيا بالحصول على قرض في حدود 4 مليارات دولار، قد وضع شروطا واضحة على رأسها التزام رسمي من المؤسسات التونسية (حكومة ورئاسة وبرلمان) ومن الشركاء الاجتماعيين (أساسا اتحاد الشغل) بالشروط التي يضعها الصندوق وبينها وضع سياسة تقشف واضحة، تقليص اعتمادات الميزانية المخصصة للأجور وما يعنيه هذا من وقف للتوظيف في المؤسسات الحكومية، وكذلك الرفع التدريجي للدعم عن المواد الأساسية وفق آلية واضحة ودقيقة.

وهذا التزام لا تقدر عليه حكومة المشيشي لوحدها، ولا تقدر عليه رئاسة الجمهورية ولا البرلمان دون مشاركة ودعم واضحين لهذا المسار من الاتحاد العام التونسي للشغل. لأجل ذلك يراهن الجميع على موقف الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوي من أجل إقناع مؤسسات الاتحاد بهدنة اجتماعية لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات توفر مناخا مناسباً للإصلاحات الحكومية، وخاصة تضمن شراكة جماعية في تحمل أعباء هذه الإصلاحات.

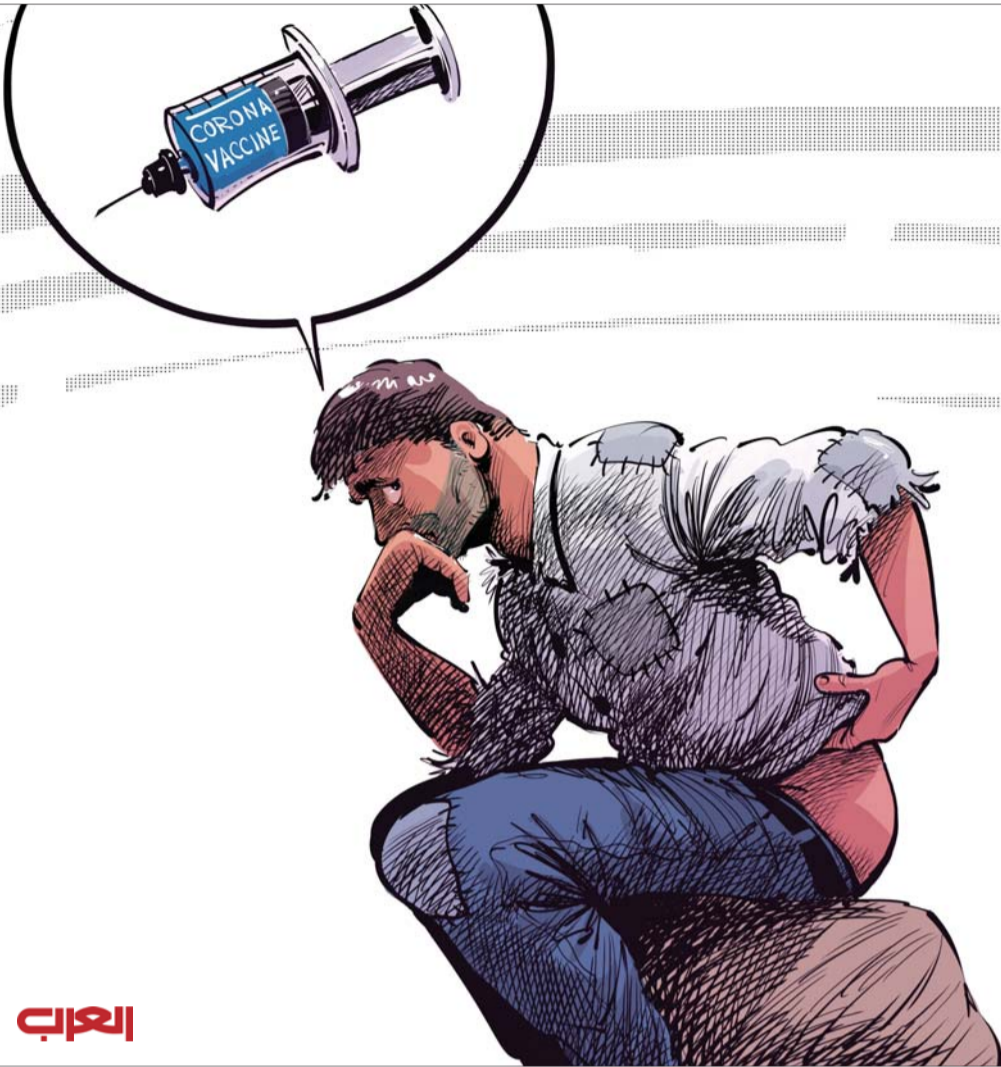
ما سوى ذلك لا يمكن الحديث عن اتفاق مع الصندوق ولا عن إصلاحات تبقى الدولة قادرة على الإيفاء بتعهداتها الداخلية والخارجية. لم يعد الأمر قابلاً للمناكفة السياسية بين الاتحاد والحكومة، ولا بين مؤسسات الدولة القيادية، ولا بين الأحزاب. سيكون هذا الوضع المعقد فرصة لاختبار مسؤولية الجميع خاصة أن الدولة لا تمتلك أي بدائل أخرى غير الرهان على القروض.

هي فرصة لاختبار مدى قدرة الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة في نفس الوقت على التحلي بمفهوم الدولة والتخلي عن الشعارات القديمة التي تنظر إلى صندوق النقد الدولي كقول لا بد من الفكاهة منه، وهي شعارات جذابة فكريا وسياسيا لوضع المعارضة التقليدية لكنها لا تتماشى مع وضع دولة مثل تونس التي تجد نفسها في وضع صندوق النقد أمامك والفساد من وراءك.

ولا شك أن مراجعة المفاهيم القديمة الأمة والمرجحة والمرحبة في وضع المعارضة لا يقتصر على الموقف من العلاقات مع صندوق النقد أو البنك الدولي أو أي جهة مانحة أخرى تفرض شروطا قاسية لاستعادة أموالها، فهو يمتد إلى المواقف السياسية "الثورية" التي جلبت على البلاد الكثير من الصعوبات، وقد تقود إلى صعوبات أخرى أكثر تعقيدا مثل موضوع تجريم التطبيع مع إسرائيل الذي يجري التعامل معه في سياق لعبة المكاسب الحزبية الداخلية.

من حق أي حزب أن يحدد موقفه من أي دولة أو منظمة أو شخصية محلية أو دولية، فقط ليس من حقه أن يلزم الدولة بأرائه وحساباته خاصة أن الأمور تترد سريعا على مصالح البلاد مثلما جرى في الخلاف الخليجي - الخليجي.

إن البلاد تحتاج إلى هدنة عن الصخب الذي عاشته منذ 2011، صخب الشعارات والمطالب والحسابات، والتفكير في مصالح الناس وحاجياتهم وظروفهم وإعادة تحريك دواليب الدولة التي تراجعت وتضاعلت أمام تمدد مفهوم الحزب والحركة والفكرة العابرة للدول.



العرب

تفصيل لبناني صغير في مأساة كبيرة

في الجيش اللبناني بقيت موالية له على مواقع سورية في لبنان. قتل مواطنين لبنانيين ولم يقتل عسكروا سوريين. انتقل بعد ذلك إلى حرب مع "القوات اللبنانية"، لعل الرئيس السوري حافظ الأسد يرضى عنه ويأتي به رئيسا للجمهورية...

يعتبر ما يشهده لبنان حاليا، حيث لا كهرياء ولا وقود للسيارات ولا أدوية في ظل انهيار كامل للعملة الوطنية، بمثابة استكمال لمسيرة ميشال عون. لذلك، ليس كلام شربل وهبة سوى تفصيل صغير في لعبة كبيرة يخشى أن تقضي نهائيا على لبنان الذي يفقد تباعا المقومات التي قام عليها فيما هم رئيس الجمهورية منع تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري من جهة وإنقاذ المستقبل السياسي لصهره جبران باسيل الذي فرضت عليه عقوبات أميركية بموجب قانون ماغنيتسكي المتعلق بالفساد من جهة أخرى. إنهما عقوبات سيكون صعبا على الصهر العزيز الطامح إلى أن يكون رئيسا للجمهورية الخروج منها يوما. في ظل الوضع البائس والحزبين الذي يعيش في ظله اللبنانيون، لا يزال لحسن الحظ مكان للكتات السياسية. تقول إحدى تلك النكات في وصفها لـ "التيار العوني"، "استلموا الطاقة فكانت عتمة 24 ساعة على 24. استلموا وزارة الخارجية، فلم يبق للبنان صديق في العالم كله. استلموا رئاسة الجمهورية فذهب البلد إلى جهنم". في النهاية، ما الذي يمكن توقعه من بلد رئيس الجمهورية فيه ميشال عون، فيما يتحكم بكل مفاصله "حزب الله". ليست أقوال شربل وهبة سوى تفصيل صغير في مأساة كبيرة. تتمثل هذه المأساة في إعادة تموضع لبنان خارج المنظومة العربية. يسير لبنان وفق أجندة إيرانية يتولى تنفيذها "حزب الله". لذلك، يبدو وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان محقا إلى حد كبير عندما يقول "إننا حريصون على مستقبل لبنان، لكن عليه أن يجد السبيل إلى إنقاذ نفسه"، مضيفا "إن هيمنة حزب الله على القرار السياسي (اللبناني) تعطل أي إصلاح حقيقي".

من هذا المنطلق، ثمة ما هو أبعد من كلام شربل وهبة الذي لا يعرف شيئا عن المجتمعات العربية الأخرى، لبنان في المنطقة وهل فقد لبنان عمقه العربي؟

بين 1969 و2021، أي في ما يزيد على نصف قرن، كانت هناك محاولة وحيدة لإنقاذ لبنان وإعادته إلى خارطة المنطقة. قاد تلك المحاولة رفيق الحريري الذي أعاد الحياة إلى بيروت وحولها مجددا إلى مدينة يقصدها العرب والأجانب، أعاد، بين ما أعاده إلى لبنان، الكهرياء التي بات محروما منها الآن.

ليس سرا أن "حزب الله" كان وراء اغتيال رفيق الحريري وصولا إلى اغتيال لبنان عن طريق "العهد القوي" الذي أعلنه ميشال عون وصهره جبران باسيل رئيس "التيار الوطني الحر". لا يمكن عزل العبارات المهنية التي وجهها شربل وهبة إلى أهل الخليج، مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية، عن ثقافة "التيار العوني" الذي ينتمي إليه. نفذ هذا التيار خطة واضحة تستهدف تدمير لبنان تحت شعار الإصلاح والتغيير... واستعادة حقوق المسيحيين.

هناك خلاصة سيصل إليها قريبا اللبنانيون الذين فقدوا بلدهم. تقول هذه الخلاصة إن يوم انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية في 31 تشرين الأول - أكتوبر 2016، لا يقل شؤما عن يوم توقيع اتفاق القاهرة بين قائد الجيش وباسر عرفات برعاية جمال عبدالناصر. كان استمرار الفراغ أفضل بكثير من انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية. ففي عهد ميشال عون وصهره اختفت الكهرياء وطار مرفأ بيروت وانهار القطاع المصرفي. يصب كل ما يفعله "العهد القوي" في الوقت الحاضر في تدمير المؤسسات اللبنانية وسد سبل العيش أمام اللبنانيين كي لا يعود أمامهم سوى الهجرة.

يتبين كل يوم أكثر أن تهجير اللبنانيين من بلدهم هو الهواية المفضلة لدى ميشال عون الذي حقق في أثناء وجوده في قصر بعدا بين أيلول - سبتمبر 1988 وتشرين الأول - أكتوبر 1990، بصفة كونه رئيسا لحكومة مؤقتة لهيئتها انتخاب رئيس جديد للجمهورية، إنجازا ضخما. يتمثل هذا الإنجاز في خوض حربين من أجل الوصول إلى موقع رئيس الجمهورية. الأولى استهدفت المسلمين وسُميت "حرب التحرير" والأخرى استهدفت المسيحيين وسُميت "حرب الإلغاء". هجم ميشال عون، مستخدما الوية

ليس الكلام الذي صدر عن شربل وهبة، وزير الخارجية اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها حسّان دياب، حدثا عابرا. صحيح أن وهبة اضطر إلى تقديم استقالته والاتصال بالسفير السعودي في لبنان لتقديم اعتذار، لكن الصحيح أيضا أن المشكلة تكمن في مكان آخر. تكمن المشكلة بكل بساطة في أن شربل وهبة، الدبلوماسي بالصدفة الذي وصل إلى موقع سفير للبنان في فنزويلا، ينتمي إلى مدرسة ما زالت تستخدم في عملية السيطرة على لبنان ووضعها في تصرف إيران.

على رأس هذه المدرسة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي ارتضى الوصول إلى قصر بعدا بصفة كونه مرشح "حزب الله". هذه مدرسة تشربت العنصرية والجهل والحدق على كل نجاح في الوقت ذاته، مدرسة تعتقد أن في استطاعة المسيحيين في لبنان الحصول على حقوقهم بفضل سلاح الميليشيا مذهبية اسمها "حزب الله". ليست هذه الميليشيا سوى لواء في لهذه الميليشيا سوى أن تجرّ لبنان إلى كارثة أخرى في حال استمرت في لعبة السماح لما يسمّى منظمات فلسطينية بإطلاق صواريخ انطلاقا من الأراضي اللبنانية في اتجاه الأراضي الإسرائيلية.

من هذا المنطلق، ثمة ما هو أبعد من كلام شربل وهبة الذي لا يعرف شيئا عن المجتمعات العربية الأخرى. ثمة مشكلة متعلقة بموقع لبنان في المنطقة وهل فقد لبنان عمقه العربي؟

عمر المأساة اللبنانية منذ العام 1969 تاريخ توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم بين قائد الجيش، وقتذاك، أميل بستان من جهة، وباسر عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، بموجب اتفاق القاهرة، تخلت الدولة اللبنانية عن سيادتها على جزء من أرضها للفدائيين الفلسطينيين الذين انتقلوا من الأردن بالمتات إلى لبنان، خصوصا بعد أحداث العام 1970.

قليلون في لبنان فهموا معنى هذا التحول الذي قاد إلى انفجار لبنان من الداخل في 13 نيسان - أبريل 1975 وصولا إلى الاجتياح الإسرائيلي في مثل هذه الأيام من العام 1982.

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

ليس الكلام الذي صدر عن شربل وهبة، وزير الخارجية اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها حسّان دياب، حدثا عابرا. صحيح أن وهبة اضطر إلى تقديم استقالته والاتصال بالسفير السعودي في لبنان لتقديم اعتذار، لكن الصحيح أيضا أن المشكلة تكمن في مكان آخر. تكمن المشكلة بكل بساطة في أن شربل وهبة، الدبلوماسي بالصدفة الذي وصل إلى موقع سفير للبنان في فنزويلا، ينتمي إلى مدرسة ما زالت تستخدم في عملية السيطرة على لبنان ووضعها في تصرف إيران.

على رأس هذه المدرسة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي ارتضى الوصول إلى قصر بعدا بصفة كونه مرشح "حزب الله". هذه مدرسة تشربت العنصرية والجهل والحدق على كل نجاح في الوقت ذاته، مدرسة تعتقد أن في استطاعة المسيحيين في لبنان الحصول على حقوقهم بفضل سلاح الميليشيا مذهبية اسمها "حزب الله". ليست هذه الميليشيا سوى لواء في لهذه الميليشيا سوى أن تجرّ لبنان إلى كارثة أخرى في حال استمرت في لعبة السماح لما يسمّى منظمات فلسطينية بإطلاق صواريخ انطلاقا من الأراضي اللبنانية في اتجاه الأراضي الإسرائيلية.

من هذا المنطلق، ثمة ما هو أبعد من كلام شربل وهبة الذي لا يعرف شيئا عن المجتمعات العربية الأخرى. ثمة مشكلة متعلقة بموقع لبنان في المنطقة وهل فقد لبنان عمقه العربي؟

عمر المأساة اللبنانية منذ العام 1969 تاريخ توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم بين قائد الجيش، وقتذاك، أميل بستان من جهة، وباسر عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، بموجب اتفاق القاهرة، تخلت الدولة اللبنانية عن سيادتها على جزء من أرضها للفدائيين الفلسطينيين الذين انتقلوا من الأردن بالمتات إلى لبنان، خصوصا بعد أحداث العام 1970.

قليلون في لبنان فهموا معنى هذا التحول الذي قاد إلى انفجار لبنان من الداخل في 13 نيسان - أبريل 1975 وصولا إلى الاجتياح الإسرائيلي في مثل هذه الأيام من العام 1982.

